

مسألة الهند وقضية الباكستان

سبق أن تناولنا مسألة الهند على صفحات هذه المجلة (١)، وشرحنا بالتفصيل مراحلها المتعاقبة بصفة عامة ، والآن نعرض إلى ناحية خاصة من نواحيها برزت في العهد الأخير بروزاً يلفت النظر ، وتكاد لدقتها وتعدد نواحيها أن تغدو قضية مستقلة بذاتها .

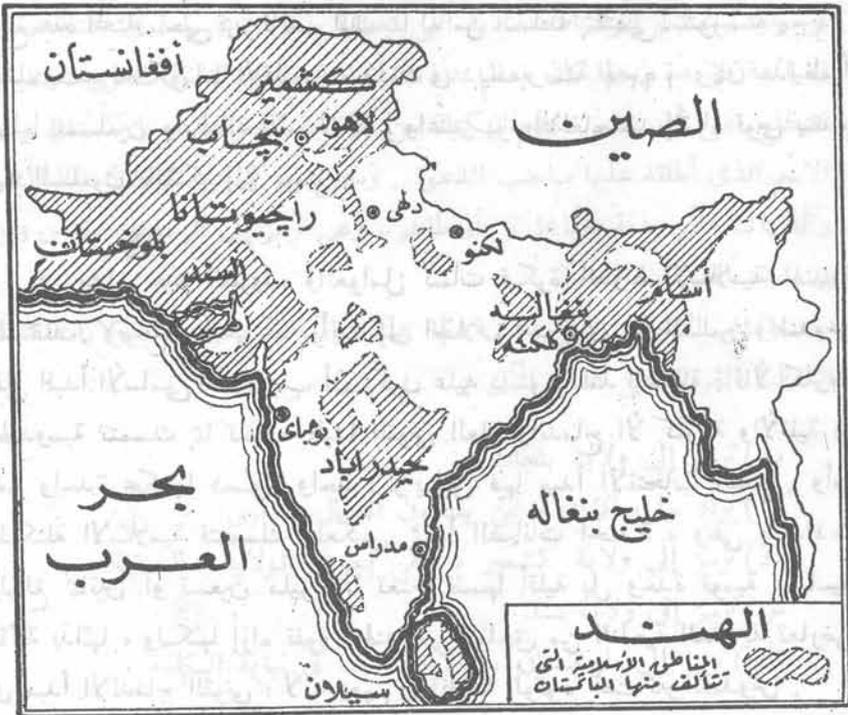
تلك هي مسألة الباكستان ، أو مسألة الدولة الاسلامية الهندية المنفصلة التي اتخذتها الكتلة الاسلامية بالهند شعاراً لها ، وجعلتها قبلة أمانها السياسية . ولقد سمعنا من السيد محمد علي حنة زعيم الرابطة الاسلامية ، وهي الهيئة السياسية التي ينضوى تحت لوائها مسلمو الهند ، عند مروره أخيراً بمصر أقوالاً تدلّ بما وصلت إليه المسألة الهندية من الدقة ، وبما يعلقه المسلمون الهنود من أهمية بالغة على تحقيق أمانهم في مسألة الباكستان .

إن مسألة الباكستان أحدث عناصر المسألة الهندية ، ولم تظهر في ميدان الصراع بين المسلمين والهندوس بصفة جدية قبل عشرة أعوام ، وكان الداعي إلى ظهورها أسباباً وعوامل سياسية واجتماعية حملت كثيراً من المسلمين المستبشرين على الاعتقاد بأن مستقبل المسلمين في الهند الجديدة المستقلة وفي ظل الأثرية الهندوسية الساحقة لن يكون مأموناً أو زاهراً إذا لم يكن للمسلمين أنفسهم ضمانات سياسية وطائفية خاصة تحميهم من طغيان الهندوس .

ولقد سارت المسألة الهندية وسار الكفاح القومي الهندي منذ بدايته في أواخر الحرب العالمية الأولى على أسس قومية مشتركة وتضامن تام بين الهندوس والمسلمين . وكان السيد حنة زعيم المسلمين الذي يحمل اليوم لواء الباكستان ، في طليعة المجاهدين يومئذ في سبيل تحقيق الوئام الدائم بين الطائفتين

(١) الكاتب المصرى عدد ١٢ (سبتمبر ١٩٤٦) .

الكبيرتين . وكان ميثاق لكنو الذى عقد بين الفريقين فى سنة ١٩١٦ عنوان هذا الكفاح القومى المشترك ، وهو الذى اتخذته السياسة البريطانية أساساً لوضع الاصلاحات الدستورية التى عرفت باسم قانون مونتاجو وشلمسفورد وصدرت فى سنة ١٩١٩ كخطوة أولى فى معالجة المسألة الدستورية الهندية . ولكن الحوادث أثبتت فيما بعد أن الأثرية الهندوسية لا ترى فى الكتلة الاسلامية سوى طائفة من طوائف الأقليات ، وأنها تجرى فى سياستها وتصرفاتها على هذا الاعتبار ، وأن فكرة التضامن القومى التى آمن بها المسلمون حيناً لم تكن



إلا سراباً خادعاً تروج له الأثرية تمكيناً لسلطانها الذى يدعمه تفوقها العددى الساحق . ذلك أن الهندوس يبلغون زهاء ٢٢٠ مليوناً ، ولا يبلغ المسلمون سوى ثمانين أو تسعين مليوناً . وقد ظهرت نيات الهندوس بوضوح فى مؤتمر الطاولة المستديرة الذى عقد فى لندن سنة ١٩٣٠ لبحث المسألة الهندية ؛ فقد تمسك الزعماء الهندوس وعلى رأسهم

غاندى بالقاعدة القومية في حل المسألة الهندية ، وأبوا الموافقة على منح المسلمين أية ضمانات خاصة ، وبذلك أخفق المؤتمر . ولما صدر قانون الهند الجديد في سنة ١٩٣٥ وأقيمت بمقتضاه حكومات برلمانية محلية في الولايات الهندية ، عانى المسلمون في ظل حكومات الأكثرية الهندوسية أشد ضروب الاضطهاد والظلم ، واتخذت هذه الحكومات الهندوسية ضدهم خطة سافرة من الاضطهاد المنظم في سائر المرافق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وأرغموا في أكثر من ولاية على مراعاة بعض الطقوس الهندوسية ، وتعلت أصوات المسلمين بالشكوى من هذا الاضطهاد ، ولبت زعيمهم السيد جنة يجاهد لدى نائب الملك ولدى الحكومة البريطانية لرفع هذه المحنة ، حتى قرر نائب الملك بما له من السلطة بمقتضى دستور سنة ١٩٣٥ إلغاء هذه الحكومات الاقليمية ، وذلك في ديسمبر سنة ١٩٣٩ وكان هذا ظفراً عظيماً للمسلمين وللرابطة الاسلامية ، واعتبر يوم الالغاء عيد إنقاذ قومي يتقدم فيه المسلمون بالشكر إلى يومنا .

في مهاد هذه الظروف والعوامل نشأت فكرة الدولة الاسلامية الهندية المستقلة . وترجع بواعثها كما رأيت إلى الخلاف الجوهرى بين المسلمين والهندوس على المبدأ الأساسى الذى يجب أن يكون عليه دستور الهند المستقلة . فالأكثرية الهندوسية تتمسك بما تسميه المبدأ القومى العام واندماج الأكثرية والأقلية في أمة واحدة يحكمها دستور واحد ، ويطبق فيها مبدأ الانتخاب العام . وأما الكتلة الاسلامية فتتمسك بالعكس بمبدأ الضمانات الخاصة ، وهى بنعدادها البالغ ثمانين أو تسعين مليوناً لا تعتبر نفسها أقلية بل وحدة قومية وسياسية قائمة بذاتها ، ولكنها إزاء تفوق الهندوس الساحق من الناحية العددية تعارض في مبدأ الاندماج القومى ؛ لأنه يعنى في نظرها الوقوع تحت نير الهندوس .

هذا من الناحية السياسية . ولكن الكتلة الاسلامية الهندية ترجع أمانيا في قيام الدولة الاسلامية المنفصلة أيضاً إلى بواعث تاريخية وأدبية ؛ فقد حكم المسلمون الهند قروناً وأنشأوا لهم بها حضارة زاهرة لها مميزاتا الخاصة ، والكتلة الاسلامية وريثة هذا التراث التاريخى تنظر بعين الجزع إلى احتمال وقوعها تحت حكم الأغلبية الهندوسية . هذا إلى أن الكتلة الاسلامية لها دينها الخاص ولغتها الخاصة ومميزاتا العنصرية والأخلاقية الخاصة ، فكيف يمكن بعد ذلك أن

تسمح هذه الكتلة لنفسها بالانزلاق إلى بحر الهندوس الخضم فيطغى عليها ويطمى سائر مقوماتها ويميزاتها !

والمسلمون الهنود لا يريدون أن يتحرروا من السيطرة البريطانية ليسقطوا بين براثن السيطرة الهندوسية ، ولكنهم يريدون استقلالهم القوي الخاص أسوة بالهندوس أنفسهم .

وقد أخذت أماني الكتلة الاسلامية تتبلور منذ ظهورها من الناحية الجغرافية ، تبعاً لمواقع الولايات الهندية التي تسكنها أكثريات مسلمة . ومنذ سنة ١٩٣٣ أخذ أحد الزعماء المسلمين وهو السيد رحمت على المحامي ينادى بوجوب استقلال الولايات الهندية التي تضم أكثريات مسلمة في كتلة جغرافية وسياسية موحدة . ولما كان معظم هذه الولايات يقع في الشمال الغربي للهند فقد اصطلح على أن تسمى هذه الكتلة من الناحية الجغرافية « باكستان » وهو الاسم الذي أطلقه عليها صاحب الدعوة . ومعنى « باكستان » بلاد « الباك » . وكلمة باك بالأوردية معناها تقي أو طاهر ، وهي ترمز إلى كل ما هو مقدس ونبيلى في حياة المسلم .

وتمثل الأحرف التي يتكون منها هذا الاسم بداية أسماء الولايات الهندية الشمالية الغربية على النحو الآتى :

(ب) ترمز إلى ولاية بنجاب

(ا) يراد بها « أفغان » ممن يقطنون الشمال الغربي

(ك) ترمز إلى ولاية كشمير ، وهي إحدى الولايات المستقلة

(س) ترمز إلى ولاية سند

(تان) ترمز إلى بلوخرستان ، والأحرف هنا في نهاية الكلمة

وتتلخص دعوة باكستان في كلمة واحدة هي قيام الدولة الاسلامية المنفصلة . ومع أنها تتركز من الناحية الجغرافية في الولايات الشمالية الغربية إلا أنها ترمي أيضاً إلى إدماج جميع المناطق الأخرى التي بها أكثريات إسلامية مثل بنغالة والولايات الوسطى في هذه الدولة الاسلامية المنفصلة . ولا ترجع فكرة باكستان إلى أساس طائفي فقط بل تذهب إلى آفاق أوسع مدى . ويرى فيها الهنود المسلمون اليوم مسألة قومية أكثر منها

طائفية ، وأن قضية الهند الكبرى لا يمكن أن تحل حلاً نهائياً إلا على هذا الأساس ، أعنى تسليم بريطانيا والهندوس بأن تستقل الكتلة الاسلامية كأمة موحدة في هذا النطاق الجغرافي ، وأن يكون للدولة الاسلامية المستقلة (باكستان) نفس حقوق الدولة الهندوسية (هندوستان) ونفس الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة الأخرى .

وتعتبر حركة الباكستان أول فورة للوعي القومي الاسلامي في الهند منذ سقوط الدولة الاسلامية المغلوبة . وقد أثرت الدعوة في عقول الشباب المستنير أعظم تأثير ، وذاعت بين جماهير المسلمين ذيوماً عظيماً ، حتى أصبحت شعار الأثرية العظمى من المسلمين . وقد أعلنت الرابطة الاسلامية في مؤتمر لاهور في سنة ١٩٤٤ عزمها الذي لا يتزعزع على التمسك بميثاق الباكستان .

ويسود بين الكتلة الاسلامية الهندية اليوم شعور عميق بأنها تكون أمة مستقلة بذاتها وبخواصها ، وأن لتراثها السياسي والاجتماعي أهمية لا يمكن الاغضاء عنها ، وأن موقفها وأمانها أضحت تكون عنصرأ حاسماً في أية تسوية توضع لحل القضية الهندية .

تلك هي وجهة نظر الكتلة الاسلامية الهندية في شأن قضيتها القومية ، وتلك هي البواعث والاعتبارات التي يرجع إليها تمسكها بقيام الدولة المسلمة المستقلة . وقد أشكل على الكثيرين فهم موقف مسلمي الهند ، ورأى البعض في اعتراضهم على قيام الدولة الهندية المتحدة وتمسكهم بقيام الدولة المنفصلة خروجاً على الاتحاد القومي وإهداراً للمبادئ الوطنية ومبالأة للاستعمار البريطاني . ولكن هؤلاء لم يفهموا المسألة على حقيقتها ، ولعلمهم بعد استعراض هذه البواعث والاعتبارات القومية التي يسوقها المسلمون تبريراً لموقفهم يصححون هذا التصوير الخاطي لفهم قضية الباكستان .

وقد اهتم الزعماء الهندوس بأمر هذه الحركة الاسلامية القومية ، وأخذوا يتوجسون شراً من عواقبها ؛ لأنها تحول دون بقيتهم في سيطرة الأثرية الهندوسية على مصائر الهند الجديدة ، وهم يحاولون كسب السياسة البريطانية إلى جانبهم ، وإقناعهم بأن هذه الحركة أو أية حركة مماثلة أخرى إنما هي خطر على مصير الهند المتحدة ومصالح بريطانيا ، كما أنها خطر على مصير الأقليات الهندوسية في الولايات الاسلامية .

وقد كسب الهندوس فيما يبدو الجولة الأولى في هذه المعركة العنصريه السياسية ، وتقدمت الحكومة البريطانية إلى الهند بمشروع التسوية الجديد في مايو الماضي خلواً من كل ضمانه خاصة للأقليات . وخلصته أن تؤلف في الحال حكومة هندية مؤقتة يتولى سائر مناصبها الهنود ، وتقوم بوضع دستور الهند الجديد جمعية تأسيسية تمثل فيها الطوائف الكبرى كل منها حسب نسبتها العددية ، وأن يقوم الدستور الجديد على أساس اتحاد قومي يشمل الهند البريطانية والولايات المستقلة مع اختصاص مشترك في شؤون الدفاع والمواصلات والسياسة الخارجية ، وأن يقوم مجلس تشريعي مشترك ، وأن تحتفظ الولايات بالاشرف على الشؤون المحلية الأخرى ، وأن تؤلف حكوماتها المحلية الخاصة على أساس القواعد الدستورية .

وهكذا استبعد مشروع الباكستان من التسوية الجديدة ، وأهملت مطالب المسلمين الانفصالية . وكان من جراء ذلك أن عارضت الرابطة الاسلامية هذه التسوية بكل قواها ورفضت أن تشترك في تنفيذها ، وقامت الوزارة الهندية الجديدة دون اشراك الرابطة الاسلامية فيها ، وقامت الجمعية التأسيسية أيضاً دون أن يشترك فيها نواب الرابطة الاسلامية . و يبلغ عدد أعضاء هذه الجمعية ٣٨٩ وفقاً للنسبة العددية لختلف الطوائف ، منهم ٨ نائباً مسلماً . وقد افتتحت في اليوم التاسع من ديسمبر الماضي ، ولم يشترك في أعمالها سوى ٢٢٢ نائباً منهم ٢٠٥ من نواب حزب المؤتمر الهندوسي وستة نواب مسلمين من المشايخين لحزب المؤتمر . وعلى ذلك فلا يمكن أن يقال إن هذه الجمعية التأسيسية تمثل الهند تمثيلاً صحيحاً ، وهي لا تمثل بوضعها الحاضر سوى الأكثرية الهندوسية .

وقد حاولت الحكومة البريطانية قبيل افتتاح الجمعية التأسيسية بأيام قلائل أن تبذل مجهوداً أخيراً للتوفيق بين المسلمين والهندوس ، فدعت البانديت جواهر لال نهرو زعيم حزب المؤتمر ورئيس الوزارة الهندية الجديدة والسيد محمد علي جناح زعيم الرابطة الاسلامية إلى لندن ، وجرت بينهما وبين مستر أتلي رئيس الحكومة البريطانية محادثات لم تسفر عن أية نتيجة . وعرض البانديت نهرو على الجمعية التأسيسية يوم افتتاحها مشروعاً لإعلان الهند جمهورية اتحادية ذات سيادة ، وأن يشمل دستورها المستقبل كل أراضيها ، وأن يقوم على مبادئ ديمقراطية محضة ؛ فوافقت الجمعية على اقتراحه . وفي الوقت الذي يصرح فيه البانديت نهرو وزملاؤه

الزعماء الهندوس بأنهم لن يوافقوا مطلقاً على تحقيق مشروع الباكستان أو الدولة الاسلامية المنفصلة ، يصرح السيد جنة زعيم الرابطة الاسلامية بأن مشروع الباكستان قد غدا بالنسبة لمسلمي الهند مسألة حياة أو موت ، وأن المسألة الهندية لا يمكن أن تحل على أسس عادلة دائمة إلا بتحقيق هذا المشروع . وما زال كل من الفريقين عند موقفه . على أنه يبدو أن حزب المؤتمر وإن كان قد ظفر في الجولة الأولى باستبعاد مشروع الباكستان من دستور الهند الجديد ، يقع الآن من الناحية العملية في مأزق حرج ، ولا يستطيع المضي في مهمته مطمئناً . فقد رأت الجمعية التأسيسية من جانبها وكل أعضائها الحاليين من ممثلي حزب المؤتمر ، أن ترجى البحث في دستور الهند المستقبل إلى موعد آخر ، ليتسنى لنواب الرابطة الاسلامية والولايات المستقلة أن يشتركوا مع الجمعية في وضعه إذا شاءوا ، ومن جهة أخرى فان بعض الزعماء المعتدلين من الهندوس يشيرون إلى حل وسط يمكن الأخذ به ، وهو أن تفصل بعض الولايات الهندية المسلمة في وحدة سياسية مستقلة على أن يكون ذلك بموافقة الجمعية التأسيسية ، لا بموافقة الحكومة البريطانية ، وذلك تمشياً مع نظرية المؤتمر في وجوب الأخذ بالمبدأ القومي العام .

ولسنا نعرف ماذا يكون موقف الرابطة الاسلامية من هذا الحل الجزئي . ولكن الذي لا ريب فيه هو أن أي حل للمسألة الهندية لا يحقق فيه أمان الكتل الاسلامية بصورة مرضية لا يمكن أن يقوم على أسس مستقرة . ومن العسير أن تغفل السياسة المستتيرة إرادة تسعين مليوناً من البشر .

محمد عبد الله عناه